

التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر الواقع والتحديات

Transformation from Traditional Local Administration to Electronic Local Administration in Algeria (Reality and Challenges)

عمر حوتية	سماح عوايحية	نبيلة بن مسعود
جامعة أحمد دراية ، أدرار	جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر 2	مدرسة الدراسات العليا التجارية بالقلبية
hotiamar@yahoo.fr	samissal111@yahoo.fr	nabilabenmessaoud8@gmail.com
تاريخ الاستلام: 2022/11/02	تاريخ القبول: 2022/01/08	تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

عانت الإدارة المحلية في الجزائر خلال العقود الماضية من نمط تسيير تقليدي بيروقراطي، أثر سلبا على مستوى خدماتها ، ولذا قامت الحكومة بإدراجها ضمن مشاريع العصرية والإصلاح الإداري ، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم تحولها الرقمي. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإدارة المحلية، وأسباب تدهور خدماتها، وإبراز أهمية التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في تقديم خدمات عامة إلكترونية متميزة، وواقع التحول والتحديات التي تواجهه. وباستناد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن الانتقال إلى الإدارة المحلية الإلكترونية، سيحقق العديد من الفوائد لاسيما أداء الأعمال بشفافية وكفاءة واقتصاد وسرعة، واختصار الوقت والجهد والتكلفة، ومحاربة البيروقراطية وتقريب الإدارة المحلية أكثر من المواطن. وأن نجاح ذلك يحتاج إلى تخطيط وتوفير الإمكانيات وتضافر جهود الجميع. الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الإدارة الإلكترونية، الإدارة المحلية التقليدية، الإدارة المحلية الإلكترونية.

Abstract:

Over the past decades, Algeria's local administration has suffered from a traditional bureaucratic pattern of governance, which has had a negative impact on the level of its services, and the Government has therefore included it in the projects of modernity and administrative reform leveraging IT and connectivity to support its digital transformation. The study aimed to Highlight the importance of transformation from local administration to local e-governance in providing outstanding electronic public services, the reality of this transformation and the challenges it faces.

Therefore, based on the analytical-descriptive approach, a number of findings were reached, the most important of which was that the transition to e-local administration would bring many benefits, particularly transparent, efficient and economical business performance, saving time, effort and cost, fighting bureaucracy and bringing local administration closer to the citizen. In addition, the success of these needs to planning, providing potential and everyone's efforts.

Keywords: local administration, E- Management, Traditional Local Administration, Electronic Local Administration, Reality and Challenges.

Key Words: Local Administration, Electronic Administration, Traditional Local Administration, Electronic Local Administration.

Jel Classification Codes: H7,

مقدمة:

في ظل المتغيرات المرتبطة بعصر المعرفة الذي نعيشه اليوم وعلى رأسها التطور التكنولوجي والرقمنة، أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية في الدول النامية ومنها الجزائر عاملاً مهماً في الإصلاح الإداري، وتحسين مستوى الخدمات العمومية، وترشيد استخدام الموارد، والقضاء على مظاهر الروتين والجمود والتعقيد بمفاصل الجهاز الإداري والبيروقراطية التي تعاني منها الهيئات والإدارات العمومية المحلية.

إشكالية البحث :

لما كانت الإدارة المحلية المعنية مباشرة بتلبية حاجات المواطنين الإدارية وتقديم الخدمات العمومية في الجزائر، وعانت من نمط تسيير تقليدي بيروقراطي ناتج عن الروتين الإداري وكثرة الإجراءات الإدارية، ظهرت ضرورة إدراجها ضمن مشاريع العصرية ورقمنة الإدارة. والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما يمكن أن تقدمه في سبيل ترقية الخدمة العمومية، فإنه يجدر بنا أن نتساءل عن واقع التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر والتحديات التي تواجهه؟.

فرضية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف نعتمد الفرضية التالية:

أن التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر يكتسي أهمية بالغة نظراً لمساهمته في تحسين الخدمات العمومية والاستجابة السريعة النوعية لاحتياجات الأفراد والتغلب على القيود والعوائق التي تواجه أداء الإدارة المحلية.

أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يُعنى بدراسة إحدى مداخل إصلاح وعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، تتمثل في إستراتيجية الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها، في وقت يزداد الاهتمام بضرورة أن تتكيف الإدارة المحلية مع المستجدات واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تقدمه في سبيل ترقية الخدمة العمومية، والتخلص من نمط التسيير التقليدي للإدارات العمومية المحلية بالانتقال إلى الإدارة المحلية الالكترونية، ونظراً لهذه الأهمية، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على واقع الإدارة المحلية في الجزائر، وتدني خدماتها جراء تداعيات الأسلوب التقليدي في إدارتها.
- إبراز أهمية الإصلاح الإداري والتحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية والفوائد الناجمة عنه.
- الاطلاع على واقع الانتقال نحو الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر، والتحديات التي تواجهه.

منهج البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بنظم الإدارة الالكترونية، وتطبيقاتها في الإدارة المحلية، وتحليل واقع هذا التحول.

خطة الدراسة:

- 1- مفهوم الإدارة الالكترونية وأهمية تبنيها في الإدارات المحلية.
- 2- اللجوء إلى الإدارة الالكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر.
- 3- واقع التحول نحو الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر.
- 4- التحديات التي تواجه التحول نحو الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر

أولاً: مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهمية تبنيها في الإدارات المحلية

لقد أحدثت تقنيات المعلومات قفزة نوعية هائلة في مجال تطوير العمل وكفاءته ودقته، وكان من نتيجة ذلك حدوث سلسلة من التحولات وأهمها التحول من الأساليب التقليدية في الإدارة إلى ما يعرف بالإدارة الإلكترونية Electronic Management . وأصبح تبني الإدارة الإلكترونية كوسيلة فعالة من أجل ترقية الخدمات العمومية والاستفادة من مزاياها على مستوى الإدارات العمومية المحلية.

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

أدى التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحديات المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية ، كي تحسن من مستوى أعمالها ، وجودة خدماتها ، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية ، أو إدارة الحكومة الإلكترونية ، أو الإدارة الإلكترونية e-management . ومن بين تعاريف الإدارة الإلكترونية:

✓ الإدارة الإلكترونية هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة لإجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منقذة مسبقاً (السالمي والسليطي، 2008 ، ص32).

✓ الإدارة الإلكترونية هي "إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة" (عزمي، 2008).

✓ كما عرفت الإدارة الإلكترونية أيضا بأنها " النسخة الافتراضية عن الإدارة الحقيقية أي التقليدية مع فارق أن الإدارة الإلكترونية تعيش محفوظة في الشبكات الإلكترونية وانظمه المعلوماتية الخاصة بمراكز حفظ البيانات وتحاكي الأعمال التقليدية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة (المناعسة والزعبي، 2013، ص24) .

✓ وتعرف أيضا بأنها "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان، بما يتيح لجميع الإداريين التعامل الفوري والآني مع بعضهم، لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان مصالح الإدارة والعملاء، باستثمار الجهد والوقت وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع" (أحمد، 2009، ص25).

ومنه نستخلص بأن مفهوم الإدارة الإلكترونية يشير إلى ذلك الاعتماد الرئيسي على التقنيات الإلكترونية في إنجاز وإتمام المهام والأعمال الإدارية بما يسهم في زيادة فعالية وجودة الأداء وسرعة المعالجة والاتصال والنقل السريع والكنيف للمعلومات والمعارف.

وتتميز الإدارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص، ومن أهمها (مصطفى، 2005، ص25، 26) :

- 1- أنها إدارة تدير الملفات بدلا من أن تحفظها.
 - 2- تعتمد على الوثائق الإلكترونية الأسرع والأسهل حفظة وتعدي واسترجاع.
 - 3- تستند إلى المؤتمرات الإلكترونية حيث تتم الاجتماعات عن بعد دون الانتقال المادي للمجتمعين من مقارهم.
 - 4- تتصف بالمرونة وسرعة الاستجابة للحدث أو المتغير أينما حدث ووقتما حدث بلا حدود زمنية على مدار ساعات اليوم وأيام السنة.
 - 5- تستمد بياناتها أو معلوماتها من الأرشيف الإلكتروني وتتراسل بالبريد الإلكتروني والرسائل الصوتية بدلا من الطرق التقليدية.
 - 6- تنتقل من المتابعة بالملفات إلى المتابعة الإلكترونية على الشاشات وتعتمد المراقبة والعمل عن بعد ، مما يوفر التكلفة ويزيد الكفاءة.
- وفي ظل المتغيرات المرتبطة بعصر المعرفة الذي نعيشه اليوم وعلى رأسها التطور التكنولوجي والرقمنة، أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الدول النامية ومنها الجزائر عاملاً مهماً في الإصلاح الإداري، وتحسين مستوى الخدمات العمومية، وترشيد استخدام الموارد ، والقضاء على مظاهر الروتين والجمود والتعقيد بمفاصل الجهاز الإداري والبيروقراطية التي تعاني منها الهيئات والإدارات العمومية المحلية.

2. أهمية تبني الإدارة الالكترونية في الإدارات المحلية:

في ظل التحديات التي تواجه الإدارات والمنظمات الحكومية في تقديمها للخدمات العامة، وعلى رأسها الإدارات المحلية بات من الضروري اللجوء إلى تبني الإدارة الإلكترونية والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل ترقية الخدمة العمومية.

1.1. مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية:

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشر من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا، بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها (ممدوح، 2009، ص 270).

وتسعى الإدارات المحلية حاليا للاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما يمكن أن تقدمه في سبيل ترقية الخدمة العمومية. فقد أحدثت تقنيات المعلومات قفزة نوعية هائلة في مجال تطوير العمل وكفاءته ودقته وزيادة إنتاجيته، مما نتج عنه حدوث سلسلة من التحولات وأهمها التحول من الأساليب التقليدية في الإدارة إلى الأساليب الإلكترونية، صاحبها تطوير في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية الحالية وتبسيطها ونقلها نوعيا من الأطر اليدوية إلى الأطر التقنية الإلكترونية المتقدمة. وأصبحت الدول تتنافس في إنجاز الأعمال التي تمهّن الناس في حياتهم اليومية عن طريق شبكة المعلومات العالمية للانترنت (القيسي، 2012، ص 13).

ونظرا لحداثة مفهوم الإدارة المحلية الالكترونية، فقد اختلف الباحثون في تحديد مضمونه، ومن بين التعاريف نذكر:

√ الإدارة المحلية الالكترونية هي استخدام الإدارة المحلية بمختلف وحداتها لتقنيات الإعلام والاتصال وخصوصا الانترنت والانترانت بغية تحسين وتسريع تدفق المعلومات والخدمات إلى المواطنين والشركاء التجاريين والمستخدمين ومختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة مع الإدارة المحلية، وبشكل يساعدها على بناء علاقات أفضل بسبب ما توفره التقنية من تناسق وسهولة، بالإضافة إلى السرعة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية أعمال الإدارة المحلية (لطفى، 2007، ص 3).

√ وتعرف بأنها تلك الجهود الإدارية التي تضمن للإدارة المحلية تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت مع ضمان سرية نقل المعلومات (حجازي، 2008، ص 450).

√ وتعتبر عن المعاملات أو الخدمات التي تتم بشكل إلكتروني بين الوحدات المحلية أو بين المواطن أو أي جهة أخرى، ويتم فيها أيضا تنفيذ الإجراءات الإدارية في شتى المجالات إلكترونيا من خلال مواقع ويب الحكومة توضع على الإنترنت (المناعسة والزعي، 2013، ص 28).

من التعريفات السابقة، نستنتج بأن الإدارة المحلية الالكترونية تعني إدخال التكنولوجيا الرقمية في تسيير شؤون الإدارة المحلية، للتحول من أساليب العمل التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية إلى أساليب إلكترونية تعتمد على نظم معلوماتية قوية تساعد في أداء الأعمال والاستجابة لحاجيات المتعاملين معها بشفافية وكفاءة وسرعة

فالإدارة المحلية الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن، انطلاقا من التغيير الحاصل في مفاهيم الإدارة المحلية، ومضامين الخدمة العامة، كمحصلة للتحول في عمل الأجهزة والمرافق الحكومية من الشكل التقليدي، إلى شكل يرتكز أساسا على تقنيات الانترنت، والانترانت، والاكسترنات والبرمجيات، لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الأفراد على عمل الإدارات الحكومية، ويحقق الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهود.

والتحولات الجارية حاليا نحو تبني الإدارة الإلكترونية ليست وليدة الساعة وإنما هي محصلة ونتاج تطبيقات وممارسات إدارية تابعة تراكمية عبر عدة مراحل عبرت عن أنماط إدارية مختلفة تحكمت في بنائها التحولات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية. وقد مثلت الإدارة الالكترونية كسر للبيروقراطية التقليدية، وشكلت حلقة جديدة في بناء نموذج مبتكر للإدارة العامة.

والتحول إلى النمط الإلكتروني في الإدارة المحلية أمر غير يسير ولم يأتي دفعة واحدة ، مما يؤدي إلى خلل في إستراتيجية التطبيق، في بداية الأمر وخصوصا في المجتمعات النامية، وأن هذا التحول يتطلب تغييرا عميقا في الممارسات الإدارية والبيروقراطية وتغير في أسلوب عمل الموظفين في المرافق العمومية والإدارية (بوحنية وعبد المجيد، 2016، ص7). سيكون بالمقدور رؤية مدى التغيير الحاصل في هذا المجال من خلال عقد مقارنة بين النموذجين القديم والحديث لممارسات النظام الإداري القديم والحديث في الإدارة المحلية.

الجدول رقم 01 : المقارنة بين النظام الإداري القديم والحديث

الخصائص	النموذج القديم	النموذج الحديث
التنظيم	بناء هرمي به تدرجات معروفة وثابتة للترقي في العمل	وجود شبكة الانترنت وإنشاء البنية المؤسسية على أساس التعاون
الأسلوب	التعامل مع الحدث بعد وقوعه	التعامل مع الحدث قبل وقوعه والبحث في ابتكار طرق جديدة للعمل
الموارد	الاعتماد على الأصول المادية	الاعتماد على رأس المال الفكري وأساليب العمل المرنة
الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية وبالورق ومثقلة بالبيروقراطية	تنسم بالتجديد عبر قنوات متعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
نطاق العمل	محلي	عالمي
سرعة الاستجابة	ضعف الترابط بين الإدارات وصعوبة في التعديل	ساعات ومتابعة مستمرة وسهلة جدا
مستوى البيروقراطية	عال	منخفض
الإستراتيجية	الإدارة هي الأساس	الربون هو الأساس
القيادة	متسلطة	استشاري

المصدر: ايفانز ، جلوبيا. (2005) ، الحكومة الالكترونية ، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ص27.

وتختلف مبادرات التحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية في أهميتها ومداهما باختلاف التجارب التاريخية للدول ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس بالضرورة على غايات وتوجهات مشروعات الإدارة الإلكترونية.

2.2. دوافع التحول من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية:

هناك العديد من المبررات التي تعتبر بمثابة دوافع ومسببات للتحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية، وتقسّم إلى دوافع تقليدية وأخرى حديثة:

أ- الدوافع التقليدية للتحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية ، وتتمثل فيما يلي:

- التخلف والتعقيدات الشديدة في مستوى أداء الخدمات العامة وطريقة تقديمها، مما يؤدي خلق أزمات على مستوى الإدارة.
- القصور في كفاءة الأداء بالإدارات المحلية، نتيجة التهاون في أداء الواجب الوظيفي، وانحطاط الأخلاق لدى بعض الموظفين.
- تجاهل بعض الموظفين والقائمين على أداء الخدمة بفن التعامل مع المواطن وحسن معاملته كتصرف إداري ناجح لتحسين صورة الإدارة.
- كثرة الشكاوى من طرف المواطنين والمستفيدين، من التسبب الوظيفي في الحضور والخروج دون احترام للمواعيد الرسمية.
- التعقيدات الإدارية وانتشار البيروقراطية الإدارية مما يعطل العمل الوظيفي.
- تعدد القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم العمل الإداري، مما يساهم في انخفاض كفاءة العمل الإداري ، وتعطيل أداء جيد للخدمات.
- التعلل في أكثر الأحيان إن لم يكن دوما بتعطيل الأجهزة الإدارية، أو نقص الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

ب- الدوافع الحديثة للتحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية ، وتتمثل فيما يلي:

- التقدم الكبير في تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتطبيقاتها على نظريات الإدارة.
- ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل التوجهات العولمة، حيث ساعدت هذه الأخيرة على دفع الإدارات والوحدات المحلية إلى محاولة الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في مجالات الحاسب الآلي والإنترنت من أجل تحسين من جودة الخدمات المقدمة وتكاليف أقل.

- ظهور حركات للإصلاح الإداري، تتلاءم مع سياسات هادفة وفعالة لتقديم الخدمات من خلال الوسائط الإلكترونية.
- التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين.
- انتشار الثقافة الإلكترونية والاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، فالطابع العالمي أو الدولي للخدمات الإلكترونية ، وانتشار وتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية في كثير من الوحدات المحلية أو المؤسسات الإدارية العمومية والمجتمعات يحتم على كل الدول مواكبة هذا التطور تجنباً لاحتمالات العزلة والتخلف، في عصر انتشرت فيه التكنولوجيا الحديثة ، ومكنت من سهولة التعامل مع التقنية الرقمية.
- التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات لحركات التحرر العالمية التي ساهمت في المزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة في إحداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي والأنظمة السياسية والاجتماعية على العموم، مع بروز رؤية مستقبلية للإدارة في مجالاتها وأبعادها.
- تزايد الضغط الشعبي على الإدارات في الحصول على أفضل خدمات وأسرع وأسهل للوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ، وتحسين الدخل والتقليل من البيروقراطية وإعادة تصميم الإجراءات والمعاملات الإدارية لتحقيق الأهداف المسطرة وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة (عقبي، 2021، ص ص85-88).
- وبالتالي ، فإن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية يهدف إلى التجديد والتغيير الإداري عبر إصلاحات وتعديلات على النمط والوضع السائد (التقليدي)، لمواكبة التغييرات الحديثة وما يتصل بالعالم الخارجي للإدارة (عبان ، 2016).

3. فوائد التحول إلى الإدارة المحلية الإلكترونية:

- يمكن الإشارة إلى فوائد خاصة بالمواطن أو العملاء، وأخرى تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري وفعالته وترشيد اتخاذ القرارات.
- أ- فوائد خاصة بالمواطن أو العملاء، وتتمثل فيما يلي:
 - التقليل من التعقيدات الإدارية.
 - توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم وبناء ثقافة مؤسسية لدى كل طالب خدمة.
 - تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات للمستفيدين والاستغلال الأمثل للموارد.
 - الحصول على خدمات عالية الجودة وتكاليف أقل.
 - الشفافية والعدالة في الحصول على الخدمة الملائمة من خلال إلغاء عامل علاقة المباشرة بين طرفي المعاملة والتخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، دون حاجة للانتظار في صفوف الطوابير الطويلة.
 - الحرية المطلقة في تقديم مختلف الآراء والتطلعات التي تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة.
- ب- فوائد تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري وفعالته وترشيد اتخاذ القرارات الإدارية ، وتتمثل فيما يلي:
 - تحسين مستوى الخدمات.
 - الإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات.
 - استمرارية عمل الوحدات على مدار الساعة وأداء الموظفين له عن بعد .
 - تخفيض التكاليف، والحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية .
 - التقليل من الموظفين الزائدين عن الحاجة في الأعمال الإدارية، وتحويلها إلى أداء المهمات الأساسية للوحدة الإدارية.
 - المساعدة على التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني.
 - الحد من الفساد الإداري.
 - توفير المعلومات والبيانات بصورة فورية للمستفيد وملتخذي القرار وتسهيل الحصول على الخدمات في أي زمان ومكان وبشكل آلي.

- التقليل من مخاطر فقد المعلومات والحفاظ على سريتها وتسهيل عملية الرقابة وتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة الإدارية.
 - توثيق وتتبع مسار كل عمليات وتعاملات الوحدات مع مختلف المتعاملين.
 - سهولة اتخاذ القرارات المناسبة نتيجة لتوفر المعلومات الضرورية (عقبي، 2001، ص: 81-83).
- كما تؤثر الإدارة الإلكترونية بدرجات متفاوتة على أداء المنظمات وذلك من خلال التأثير على كل الوظائف والأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات كوظائف وأنشطة تطوير المنتجات ، خدمات الصيانة ، التسويق ، التمويل وغيرها من العمليات.
- وهذا ما يجعل من التحول نحو الإدارة الالكترونية عاملا مهما في تحسين مستوى الخدمة للمواطنين وترشيد استخدام الموارد وضبط الأداء وفق المواصفات الفنية والقانونية والنظم الإدارية المعتمدة (السالمي، 2005، ص59). ويجعل من توظيف الإدارة الالكترونية واستثمارها في الإدارة المحلية مدخلا فعالا في الانتقال بأداء تلك المنظمات الإدارية من المستوى التقليدي إلى المستوى المتميز .

ثانيا: اللجوء إلى الإدارة الالكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر

ظهرت الحاجة لإصلاح الإدارة المحلية بالجزائر في ظل الجمود والتعقيد بمفاصل الجهاز الإداري، والرغبة في التكيف مع التطورات التكنولوجية واتجاه غالبية الدول نحو تبني الإدارة والحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح الإداري. وقبل التعرض إلى الإدارة الالكترونية ومتطلبات تبنيها كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، يجدر بنا التطرق إلى واقع الإدارة المحلية في الجزائر.

1. واقع الإدارة المحلية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اتبعت نظام الإدارة المحلية، باعتباره أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية.

1.1. نظام الإدارة المحلية في الجزائر:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام اللامركزي كأسلوب مكمل للنظام المركزي تماشيا وظروفها السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك منذ صدور ميثاق البلدية في سنة 1965 ، والذي مهد للإيديولوجية التي بني عليها أول قانون للبلدية بعد الاستقلال صدر في 18 جوان 1967 (الأمر رقم 24/67، 1967)، حيث اعتبرت الجماعات المحلية في الجزائر وخاصة البلدية حجر الزاوية في بناء الدولة، والنظام السياسي الجزائري ، وبصدور قانون الولاية عام 1969 (الأمر 38/69، 1969)، أخذت الجزائر بنظام الإدارة المحلية تدريجيا ، ثم تلاه التقسيم الإداري لسنة 1974 إلى غاية 1984 أين قامت بتقسيم إداري جديد كما أجري تعديل في عدد الدوائر سنة 1990.

وقد نصت المادتان 16 و 17 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل في سنة 2016 على أن " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" (دستور 1996) ، وسوف نركز على هذين الهيئتين الرئيسيتين للإدارة المحلية، كالتالي:

1.1.1. هيئة الولاية : تعتبر الولاية الوحدة الأساسية للإدارة اللامركزية لتوفرها على مقومات اللامركزية الإدارية، فهي إدارية لا مركزية وإقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية ، وتعد حلقة وصل بين البلدية والإدارة المركزية ولها مهام اقتصادية واجتماعية وثقافية (عوابدي ، 2005ص252). ويقوم بتسيير شؤونها مجلس شعبي ولائي منتخب على المستوى الولائي، ويتم تعيين الوالي المجلس التنفيذي الولائي من قبل السلطات المركزية، وكذا يتم تعيين المجلس التنفيذي الولائي.

2.1.1. هيئة البلدية: تمثل البلدية الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتمت الإشارة إليها في مختلف الدساتير باعتبارها قاعدة اللامركزية في التنظيم الإداري بالجزائر (المادة 15 من دستور 1996).

وحسب المادتين 01 و 02 من القانون رقم 10/11 المتعلق بقانون البلدية: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحديث بموجب القانون.. (" القانون 10/11 ، 2011). فهي هيئة إدارية منتخبة محليا تتكون من مجلس منتخب ورئيس تنفيذي، تسعى لتلبية حاجات أفراد المجتمع المحلي.

وحسب إحصاء 1998 تشكل الجزائر من: 48 ولاية، 553 دائرة، 1541 بلدية، 41.061 مقاطعة. وبتاريخ 2019/11/26 صدر مشروع مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء 44 مقاطعة إدارية جديدة في الهضاب العليا وترقية 10 ولايات منتدبة إلى ولايات جديدة.

2.1. مظاهر التسيير البيروقراطي للإدارة المحلية في الجزائر:

بالرغم من الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي عرفتها الإدارة المحلية في الجزائر، إلا أن أداءها لم يواكب التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف الميادين، ويظهر ذلك جليا في تدني مستوى أداءها في العديد من القطاعات ذات علاقة بالمواطن (حوتية، 2018).

حيث تواجه العديد من المفارقات والمظاهر التقليدية السلبية التي تعيق تحقيق التنمية فيها، ترجع للعراقيل التالية:

- 1- الفشل في وضع تصورات وخطط تسييرية مستقرة ثابتة وممنهجة بسبب اختلاف تصورات القيادات السياسية المتعاقبة على السلطة من جهة، وانعدام متطلبات التخطيط الفعال والنظرة الاستشرافية لما قد سيكون فيما بعد.
- 2- ضعف انفتاح الإدارة العامة الجزائرية على محيطها وانعدام علاقة مناسبة بين القيم الثقافية والمحيط الاجتماعي.
- 3- سوء استخدام الموارد البشرية ونقص تأطيرها، وضعف التدريب الإداري للموارد البشرية وعدم انتظامه (عشبة، 2019، ص134).
- 4- عدم وضوح السياسات العامة للبلدية، مما أنتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أديا لتكبييل الجهاز الإداري.
- 5- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.
- 6- عدم المساواة و تكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية و الوساطة، وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
- 7- تسيير موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى لضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.
- 8- الاعتماد على الحلول المعدة مسبقا، وغياب مجال الابتكار والإبداع، تماشيا مع الظروف والمستجدات البيئية.
- 9- بطء حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية.
- 10- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة و ضعف الرقابة الإدارية.
- 11- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، ما يؤثر على برامج محاربة الفساد.
- 12- انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة تحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية.
- 13- التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الإنكسار، والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون، وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى انعدام روح المبادرة والابتكار.
- 14- غياب الرقابة الفعالة في البلدية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، والرشوة، والمحسوبية، والوصولية، والتحايل على القوانين، والغيابات غير الشرعية، واحتقار العمل كقيمة حضارية.
- 15- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة، ومحو الأمية، وحماية البيئة (طاشمة، 2010، ص9).

ولا شك أن قتران هذا الكم الهائل من المظاهر السلبية للأجهزة الإدارية المحلية، أدى إلى فقدان المواطن ثقته في الإدارة، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الخدمة العمومية المقدمة، بسبب أداء إداري تنقصه الكفاءة والشفافية. ومع استمرار التسيير البيروقراطي التقليدي للإدارة المحلية، وفي ظل التطور التكنولوجي الذي اكتسح أغلب المجالات البشرية، كان لزاما على القائمين بالأعمال الإدارية إعادة النظر في وظائفهم وطرق تسييرهم، وإتباع طرق إدارية حديثة من شأنها تحسين الوضع العام للإدارة المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل مما هي عليه اليوم.

2. تبني الإدارة المحلية الإلكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية:

أمام تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتفشي البيروقراطية في العمل الإداري، يصبح إصلاح نظام الإدارة المحلية من أولويات الدولة والمجتمع، بهدف تحسين الخدمات العمومية. ومن بين مداخل الإصلاح الإداري الانتقال إلى الإدارة الالكترونية، وحيث أنه لا يمكن الحديث عن إدارة الكترونية من دون تحقيق مطلب الإصلاح الإداري.

فقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تحسين الخدمة العمومية باعتداده لمصطلح مرادف للفظ " التحسين " ألا وهو مصطلح " إصلاح "، وقد استعمل المشرع الجزائري نفس المصطلح أي " الإصلاح " (المرسوم الرئاسي 13-312 ، 2013).

وإصلاح الخدمة العمومية يعني بناء قطاع عام يتسم بالكفاءة والفعالية، وقادر على خدمة حاجات الجماهير (عشور، 2010، ص60). وعموما تقدم ثلاث اقتراحات أساسية للإصلاح وهي الإصلاح الإداري، الإصلاح المالي والإصلاح التشريعي.

وقدم حسن الطيب تعريفا للإصلاح الإداري يجمع بين هذه الاتجاهات، ويعتبره: جهد سياسي وإداري واجتماعي وثقافي وإرادي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه (الطيب، 1984).

وبناء عليه يمكن القول أن إصلاح الإدارة المحلية هو جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي هادف لإحداث تغييرات إيجابية أساسية في عمل الإدارة المحلية، وبما يوفر لها درجة عالية من الكفاءة في إنجاز أهدافها.

وفي الجزائر ترجمت فكرة تحسين الخدمة العمومية في العديد من الشعارات كإصلاح وعصرنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن... إلخ. وشكلت مسعى لدى السلطات العمومية، لتحقيق رضا المواطن.

وبالانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى وضع الإدارة المحلية الالكترونية، يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف، خلال 24/24 ساعة و 7/7 أيام.
- 2- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح للمواطنين على شبكة الانترنت لزيادة معرفتهم بما وفهمهم لها.
- 3- تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة لتقديمها بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء الخدمة.
- 4- ترشيد الإنفاق المحلي حيث يتم تخفيض عدد الموظفين، بالإضافة إلى خفض استخدام المستندات الورقية.
- 5- التخلص من صور البيروقراطية السلبية ومظاهر الفساد وسوء الإدارة.
- 6- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين.
- 7- رفع كفاءة أداء الوحدات المحلية وإعدادها للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة (ناصر وقداوي، 2017، ص95).

3. مراحل ومتطلبات الانتقال إلى الإدارة المحلية الإلكترونية:

تمر عملية التحول إلى الإدارة المحلية الإلكترونية عبر المراحل الأساسية التالية:

- 1- مرحلة الإصلاح الإداري، أي إصلاح الجهاز الإداري ذاته من حيث الحجم والأعباء وهيكلة الوظيفي، بالعمل وفقا لآليات ومهام محددة، ويتعلق الإصلاح الإداري الحقيقي بالقضاء على البيروقراطية، وإزالة الترهل الحكومي، ووجود قناعة لدى الإدارة العليا وهي الإدارة السياسية على أن الإدارة المحلية الإلكترونية ضرورة لا بد منها .
 - 2- مرحلة بناء البنية التحتية اللازمة للإدارة المحلية الإلكترونية ، والتي تتضمن وتكفل تحقيق مبادئ الخصوصية، وما يشمل هذه المرحلة من أجهزة ومعدات وبرمجيات تحقق هذا الهدف.
 - 3- مرحلة الانتقال التدريجي من الشكل التقليدي إلى الشكل الآلي وما تتطلبه من كوادرات مدربة وتجهيزات كافية.
 - 4- المرحلة التي تبدأ فيها الإدارة المحلية الإلكترونية العمل على إيصال الخدمات بسهولة ويسير من خلال التعاون بين القطاعي العام والخاص وتوفير المعلومات اللازمة لهم (منصور وعواد ، 2018).
 - ولكون الإدارة المحلية الإلكترونية نظاما متكاملًا يتضمن عددا من المكونات التقنية والمعلوماتية والقانونية والبشرية، لذلك فإن تطبيقها على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر يتطلب توفر العديد من المقومات، تتمثل في ما يلي (حوتية ومصطفاوي ، 2016 ، ص10):
 - 1- المتطلبات التقنية (التكنولوجية): بتوفير البنية المعلوماتية المادية، وشبكات الاتصال، والخوادم، وبرامج التأمين.
 - 2- المتطلبات البشرية: حيث أن تشغيل أدوات وشبكات الإدارة المحلية الإلكترونية، يتطلب قدرات بشرية مؤهلة وفرق عمل ماهرة، وهذا يستدعي إعداد الكفاءات البشرية الفنية المتخصصة في هذا المجال.
 - 3- المتطلبات المالية ، لتوفير البنية التحتية المناسبة وصيانتها، وتدريب الموارد البشرية.
 - 4- حماية شبكات الإدارة والحكومة الإلكترونية من المخاطر والتحديات ، وتمويل برامج أمن المعلومات.
 - 5- إطار تشريعي متكامل، ومنظومة قانونية تتفق مع التوجه الجديد، وتحديثها وفقا للمستجدات.
 - 6- تعاون القطاعات المختلفة، بين كل من القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 - 7- الدعم السياسي ، من خلال التفهم والإسناد من القيادة السياسية في الدولة لضمان تسهيل عمل الإدارة.
 - 8- إعادة هندسة إجراءات العمل: للوفاء بمتطلبات النتائج المتوقعة من التحول للإدارة المحلية الإلكترونية.
- ونجاح الانتقال للإدارة المحلية الإلكترونية يتطلب العمل في مسارات متوازنة، تأخذ في الاعتبار التحول في ثقافة الهيئة المحلية والأفراد، وفي الإجراءات والعمليات، وفي استخدام التكنولوجيا، والتحول في وعي وثقافة المجتمع بأهمية الاستفادة من خدمات الإدارة المحلية الإلكترونية.

ثالثا: واقع التحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر

تبنت الجزائر " عصرنة الإدارة " كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية، بهدف تحسين أداءها وجعله يتميز بالفعالية والشفافية، وقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة الإدارة ترمي في النهاية إلى تجسيد فكرة الإدارة المحلية الإلكترونية، وكانت البداية بمشروع إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 .

1. الإصلاح الإداري من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية (2013) E-Algerie :

بدأت الجزائر سياسة الإصلاح الإداري في التسعينيات من القرن الماضي، بعد ظهور سلبات النموذج البيروقراطي في أداء الإدارة العامة، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بعصرنة الإدارة العامة ، والانتقال نحو الإدارة المحلية الإلكترونية.

وكان توجه الجزائر للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت منذ مارس 1994 عبر مركز البحث العلمي والتقني "CERIST"^(*)، بغرض إقامة شبكة وطنية وربطها إقليميا ودوليا (بختي ، 2002، ص31).

وبمرور الوقت ترسخت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية لدى صنّاع القرار في الجزائر ، بعد أن ورثتها عن دول عربية وأوروبية سببا لذلك، وحاولت الحكومة تجسيدها في أرض الواقع عبر إحدى الملفات الكبرى الذي أطلقتته وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال "مشروع الجزائر الإلكترونية (2013/2009)"، والتطلع من خلاله لإقامة حكومة إلكترونية تستجيب للخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وتضمنت فكرة المشروع 13 محورا تحدد الأهداف المزمع إنجازها لغاية 2013 (مشروع الحكومة الإلكترونية لترشيد النفقات العمومية ينتظر التجسيد، 2015)، تمحورت حول: ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ، تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن، التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، تبسيط مختلف العمليات الإدارية ومكافحة البيروقراطية(فرطاس ، 2016 ، ص317).

وقد شرع في تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية على المستوى المركزي (القطاعي) أي الوزارات وبالخصوص وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، وعلى المستوى المحلي ويشمل الولايات والبلديات. ويسعى مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر إلى إعطاء دفعا جديدا للإدارة المحلية والمؤسسات العمومية على اختلاف أنواعها، وليس كأسلوب يدير شؤون المجتمعات بديلا عن الإدارة التقليدية وإنما كأسلوب جديد في العمل الإداري على مستوى المحلي يحقق قدرا من النضج الإداري ويسهل العلاقة بين المواطنين والإدارة ، ويوفر المعلومات بشكل سريع ودقيق وتقريب المواطن من الإدارة وجعلها سمة مميزة في العمل الإداري (عقبى، 2021، ص61).

ولتطبيق المشروع على مستوى الإدارة المحلية ، تم تغيير المنظومة القانونية للجماعات الإقليمية، بإصدار القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون 07-12 المتعلق بالولاية، والذين كرسا ضمن العديد من المواد (المواد 17-18-31-33-77-81-83 من قانون الولاية ومواد 11-30 من قانون البلدية) إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الممارسات الإلكترونية وتعاملات الهيئتين مع المواطن.

2. عصرنة ورقمنة الإدارة المحلية:

عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تجسيد مفهوم الرقمنة ميدانيا، واتخاذ عدة إجراءات للقضاء على البيروقراطية والمعالجة الرقمية والآنية للمعلومات، ومن أهم هذه الإجراءات:

- 1- إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، في إطار تطبيق إستراتيجية " المواطن الإلكتروني".
 - 2- رقمنة سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني، بدءا من سنة 2010، وبتاريخ 24 ديسمبر 2020 ، تم إطلاق أرضية رقمية لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد وبصفة آنية (<https://etatcivil.interieur.gov.dz>).
 - 3- عصرنة وثائق الهوية والسفر بدءا من سنة 2010 ، حيث أصبحت بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية. وفي ما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني البيومتري فهو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا ويكون مطابقا للمعايير المطبقة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.
- وأحدثت وزارة الداخلية " الشباك الإلكتروني للوثائق البيومترية " ، وهو موقع الكتروني على الأنترنت لاستخراج بطاقة التعريف وجواز السفر الإلكترونيين البيومترين، ورخصة سياقة بيومترية (شهر جوان 2019)، على أن يتم توسيع عمله بشكل تدريجي ليتم استبدال البطاقة الرمادية ببطاقة إلكترونية، لتليها عملية دمج جميع وثائق المركبة (التأمين والمراقبة التقنية) في البطاقة المذكورة (محاضرة مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة سطيف 2، 2020).

(*) Le CERIST : Le Centre de recherche sur l'information scientifique et technique.

- 4- إحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية بها، لتمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية دون تكبد عناء التنقل.
- 5- إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات، للحصول على بطاقات ترقيم المركبات دون تنقل لولاية التسجيل.
- 6- تنصيب خلايا توعية وتحسيس بالبلديات، لاطلاع المواطنين بمستجدات التعامل الالكتروني، ووضع ملصقات لإعلام المواطنين بها، حتى يتسنى لهم استخراج الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية عن بعد دون تنقل (بن تركي خالدة. ، 2021).
- 7- إصدار وتطوير بعض التشريعات التي تدعم التحول نحو الإدارة الالكترونية، على غرار: القانون رقم 04-09 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.
- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.
- قانون رقم 07-18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية (محاضرة مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة سطيف 2، 2020).

3. تطبيق مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر:

- تعرف البلدية الالكترونية E-Municipality على أنها البلدية التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تسهيل القيام بتعاملاتها اليومية ، خاصة ما يتعلق منها بتقديم خدمات للمواطنين المرتبطين بها (Toots., 2007).
- وقد أثبتت البلدية الإلكترونية نجاعتها على مستوى الدول المتقدمة في مجال التحول الالكتروني، وفي الجزائر، كان من بين المشاريع الكبرى لإستراتيجية الجزائر الالكترونية (2009-2013)، مشروع البلدية الالكترونية.
- وأخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها مسؤولية العمل على إنجاح هذا المشروع. وكان معلنا أن تشريع في إطلاق مشروع "الشباك الإلكتروني" أو " البلدية الإلكترونية، صفر ورق" عبر ثلاث بلديات نموذجية بالعاصمة ، وتشمل في مرحلة أولى بلديات الدار البيضاء وبابا حسن والجزائر الوسطى عام 2017، على أن يتم تعميم المشروع على جميع بلديات العاصمة قبل نهاية 2017، ولتعمم لاحقا على جميع بلديات الوطن بداية عام 2018 (<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags>).
- وتتمثل أهداف مشروع الجزائر الالكترونية في ما يلي:
- تحسين ظروف الحياة للمواطنين ، ونوعية ومردودية خدمات البلدية.
 - تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل تعاملاته معها بتقليص الجهد والوقت والمال واسترجاع ثقته في هيئته المحلية.
 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية وتأمين تسيير الموارد البشرية.
 - بناء قاعدة متينة للإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية بشكل عام.
 - خفض التكاليف من خلال تقليل تكاليف المعاملات الإدارية وتوفير الإنفاق وترشيده.
 - تبي الشفافية من خلال الإعلام الالكتروني للمواطنين بالقرارات والتدابير البلدية (DGMDA, 2018).
- وباعتبار بلدية الجزائر الوسطى بالعاصمة تشكل المرحلة الأولى لتنفيذ مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر، تم فيها إطلاق الشباك الموحد لمشروع البلدية الإلكترونية في 15 يناير 2019، وشرعت في استقبال أولى الملفات التي ستوجه إلكترونيا للمصالح المعنية. وشكل آلية للقضاء على المسار البيروقراطي الطويل الذي كانت تأخذه الملفات المودعة ، وخاصة ما يتعلق بالحالة المدنية والسكن، ورخص البناء وتصاريح لأشغال على الطرق (/www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/65454-2019-01-16).

- اختيار وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لبلدية الجزائر الوسطى من أجل إطلاق تطبيق " ألو بلديتي "، كتجربة نموذجية أولى في الجزائر ، ويسمح للمواطنين بالتواصل مع أعوان مؤهلين لاستقبال استفساراتهم والرد عليها ، سواء تعلق الأمر بالملفات المطلوبة لاستخراج الوثائق، أو تقديم شكاوى حول نقاط رمي الروم والنفايات بطريقة عشوائية ، وغيرها من الانشغالات التي لن يضطر المعني إلى التوجه لغاية مقر البلدية لطرحها.

- بالموازاة مع ذلك ، قامت وزارة الداخلية بتدعيم مصالح الحالة المدنية بأغلب البلديات، في إطار عصرنه المرفق العام وتحسين أداء الخدمة العمومية بـ "الرقمنة". وبما يسرع عملية استصدار الوثائق الإدارية وتحسين أداء البلديات (بن تركي، 2021) . وقد مكن تجسيد هذه الخطوات من مشروع البلدية الالكترونية في فتح المجال للولوج التدريجي إلى عالم الإدارة الالكترونية، وتحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن، وإعفاء المواطن من الملء اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية، وتقليل الأخطاء الناجمة عن الحجز الآلي، والسرعة في دراسة ومراقبة ومعالجة البيانات.

رابعا: التحديات التي تواجه التحول نحو الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر

عرف مشروع " الجزائر الالكترونية" الذي يعد أساس التحول نحو الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر تأخرا لسنوات، ويشهد التحول نحو الإدارة المحلية الالكترونية تباطؤ في الإجراءات، مما فيه مشروع البلدية الالكترونية الذي يعرف بعض التأخر.

فطبق الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية يواجه العديد من التحديات التي تفرضها بيئة الإدارة المحلية، والتي تتباين وفقا للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة في كل جهة، ولاية كانت أم بلدية ومن أهم هذه التحديات:

1- أن التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية غالبا ما يرتبط بالقرار السياسي المركزي، إذ أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية اتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى أسلوب الكتروني لأن دورها تنفيذي فقط، أما الاستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية.

2- قصور ونقص تدفق المعلومات من الإدارة المركزية نحو الإدارة المحلية يعيق نجاح الإدارة المحلية الالكترونية ويعرقلها، وهذا ما يستدعي تمكين الهيئات المحلية من وضع خطط وبرامج وسياسات تتناسب مع ظروفها البيئية الخاصة وإشراكها في اتخاذ القرار.

3- نقص أو قلة الموارد المالية المحلية وتركيز جهود التنمية في المدن الرئيسية باعتبارها واجهة الدولة، دون النزول إلى مستوى المراكز والقرى العميقة التابعة للمحليات، ومن شأن ذلك الإضرار بفعالية الإدارة الالكترونية.

4- ضعف مشاركة المجتمع المحلي في تحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الالكترونية، وقصور التوجه التسويقي للإدارات والمنظمات الحكومية، وعدم تركيزها على احتياجات المواطنين ورغباتهم قد يؤدي لحدوث فجوة بين توجهات المخططيين لبرامج الإدارة الالكترونية وبين اتجاهات المواطنين، وأيضا نقص الوعي السياسي في المناطق المحلية يقف عائقا أمام تلك المشاركة.

5- تجاوز هاجس الفجوة الرقمية وما نتج عنها من مبتكرات وأنماط جديدة من العلاقات من قبيل الديمقراطية الالكترونية والمجتمع الالكتروني، والعمل عن بعد، والصحة عن بعد، أنتج بالمقابل سلبيات جديدة وحاجات جديدة من قبيل محو الأمية الالكترونية والقضاء على الفقر الالكتروني، وهو ما اعتبره المجتمع الدولي هاجسا عالميا يقتضي علاجه للنهوض بأهداف التنمية.

6- عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكر وبفلسفة الإدارة الالكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية المتعارف عليها، لأن حركتهم في مجال الإدارة العامة مقيّدة نظرا لمسؤولياتهم عن قراراتهم أمام السلطات الوصية والرأي العام، وهو ما قد يؤدي إلى وجود مقاومة من جانب العاملين للأفكار والممارسات الإدارية الالكترونية الجديدة.

- 7- هاجس أمن المعلومات والخوف من عدم القدرة على تأمين الحماية من المخاطر التي تهددها وتحدد الأجهزة (بن اعراب ، 2014 ، ص71).
- 8- محدودية انتشار شبكة الانترنت عبر الوطن، ومنه ضعف استخداماتها (ضعف تدفق شبكة الانترنت).
- 9- ضعف قدرات الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسبب غياب أو ضعف التكوين.
- 10- التأخر في إجراء التعاملات الالكترونية المالية واستخدام وسائل الدفع الالكترونية رغم مرور سنوات على شروع الجزائر في تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية.
- 11- التكلفة الباهضة للاستثمار في تقنيات المعلومات، الذي يتطلب فتح المجال للشراكة مع القطاع الخاص.
- 12- ضعف الجهود التوعوية والتحسيسية من جانب الدولة لترقية وعي المواطن وترسيخ ثقافة التحول الرقمي لديه.
- 13- ضعف التنسيق بين الأجهزة والإدارات المختلفة واستمرار هيمنة البيروقراطية والذهنيات القديمة. (محاضرة مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، جامعة سطيف 2، 2020).
- 14- عدم الجاهزية في استخدام التكنولوجيا الرقمية ، وضعف البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا التحول الرقمي.
- 15- عدم استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الالكترونية والاتصال السريع بالبنية التحتية المعلوماتية الوطنية عبر الانترنت نظرا للأزمات الاجتماعية والاقتصادية خاصة إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا.
- 16- نقص في القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا أو دعم غير كاف من قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الالكترونية (المبيضين ، 2010، ص15).
- وهناك تحدي البيروقراطية وإمكانية استمرارها، فبينما تقضي الحكومة الإلكترونية على بعض فئات البيروقراطية بمفهومها التقليدي، فإنها يمكن أن تؤسس لظهور فئات أخرى بديلة مكانها تحت مسمى البيروقراطية الإلكترونية.
- وعلى ضوء ما سبق ، نجد أن الجزائر بذلت جهود لتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية، إلا أننا لا نزال متأخرين كثيرا في مجال عصنة الإدارة المحلية مقارنة بدول أخرى استثمرت في التكنولوجيا، وانتقلت إلى مفهوم الحكومة الذكية، في عالم عد قرية الكترونية. ومن هذا المنطلق نرى بأن الانتقال السليم إلى الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر يستدعي تضافر جهود كافة المؤسسات التي ينبغي ربطها بشبكة معلومات ذات مصداقية ومزودة ببنوك معلومات، وبمشاركة المجتمع.

الخلاصة:

لقد شكل الإصلاح الإداري وإجراءات العصرية والرقمنة للإدارة المحلية في الجزائر ، المدخل للتحويل من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الالكترونية. وتقديم خدمات عامة إلكترونية بسرعة وبمستوى أفضل، وعلى ضوء ما تم التطرق إليه ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أن الإدارة الالكترونية تعتبر من بين المداخل الأفضل لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، والتي تعرف تدني مستويات خدماتها، وخاصة عندما أظهرت الأعمال الإدارية التقليدية عجزها وعدم قدرتها على تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية.
- 2- أن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر لم يعد مشروعاً بل واقعا معاشا، ويحقق العديد من الفوائد لاسيما أداء الأعمال بشفافية وكفاءة وسرعة، واختصار الوقت والجهد والتكلفة ومحاربة البيروقراطية وتقريب الإدارة المحلية أكثر من المواطن.
- 3- أن عصرية ورقمنة البلديات ، أئمؤذج للتحويل نحو الإدارة المحلية إلكترونية، بمهدف تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني وجيز، وبالمقابل لا بد أن يكون المتعاملون قادرين على استخدام التقنيات الحديثة حتى يتجسد مشروع البلدية الالكترونية.
- 4- أن تحقيق الفعالية في أداء الإدارة المحلية الإلكترونية يتطلب من القائمين على مشروع الجزائر الالكترونية مواصلة الجهود لتحسين البيئة الالكترونية لتشمل خدمات أخرى، ضمن مسعى عصرية الإدارة المحلية ومواكبتها للتطور التكنولوجي.
- 5- أن التجربة الجزائرية في مجال تقديم الخدمات العمومية الإلكترونية تعتبر نقطة تحول هامة للتعامل مع المواطنين بطريقة أحسن وأسهل والسماح بالوصول إلى قدر أعظم من المعلومات والخدمات، وإن كان لا زال يفتقر إلى الكثير من الجهد والتخشي للعوائق التي تواجهها.
- 6- أن نجاح تطبيق الإدارة المحلية الالكترونية في الجزائر يحتاج إلى تخطيط وإمكانيات مادية وبشرية وإدارية، والتكوين النوعي والمستمر للموظفين، مما يساعدهم على رفع مستواهم العلمي والمهني ، ويجعل الإدارات المحلية أكثر تجاوبا مع المواطنين.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة هئمة البنية التحتية والتقنية والمعلوماتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية بما يتوافق وتطورها.
2. سن مزيد من القوانين واللوائح التي تدعم التحويل نحو إدارة محلية الكترونية وضمان أمن وسرية التعاملات اللازمة.
3. التطوير المالي والانتقال من الدفع التقليدي إلى تقديم خدمات مالية الكترونية وتشجيع الدفع الالكتروني.
4. تعزيز الوعي والثقافة لدى كوادر الهيئات الإدارية المحلية ومجالسها بأهمية وجوانب التحويل إلى بلديات الكترونية.
5. العمل على إعادة هيكلة الوحدات والمصالح المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة المحلية وفي البلديات ومراجعة الهيكل التنظيمي لها ومدى ملائمتة ومساهمته في عملية التحويل نحو العمل الالكتروني.
6. عقد دورات تدريبية للعاملين بشكل دوري حول الأنظمة الحديثة من اجل رفع إمكانيات الكوادر المؤهلة.
7. ضرورة اعتماد الشفافية للتعامل في حل المشكلات التي تواجه مسار إمداد المعلومات والخدمات الحكومية للجمهور.
8. الاطلاع على تجارب دولية ناجحة للتحويل نحو الإدارة المحلية الالكترونية واستخراج نقاط القوة للاستفادة منها.

قائمة المراجع:

- 1- الطيب، حسن أبشر.(1984)، مؤسسات التنمية الإدارية العربية: أوضاعها الراهنة وأفاق المستقبل، الأردن، عمان، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- 2- المبيضين صفوان.(2010)، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية ، الأردن ، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- 3- المناعسة ، أسامة احمد والزعي، جلال مُجد.(2013)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان، الأردن.
- 4- السالمي، علاء عبد الرزاق مُجد حسن . (2005)، نظم دعم القرارات ، الطبعة الأولى، الأردن، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 5- السالمي، علاء عبد الرزاق والسليطي، خالد إبراهيم.(2008)، الإدارة الإلكترونية، الأردن، عمان ، دار وائل للنشر.
- 6- أسامة احمد المناعسة وجمال مُجد الزعي.(2013)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 7- أشرف مُجد عبده.(2017)، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في البلدان العربية والأجنبية، دار الكتب والدراسات العربية، الأزاريطة، الإسكندرية.
- 8- ايفانز ،جلوريا.(2005) ، الحكومة الالكترونية ، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.
- 9- مصطفى، يوسف عبد المعطى(2005)، الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 10- عزمي، نبيل جاد .(2008)، تكنولوجيا التعليم الإلكتروني، مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربي.
- 11- عوابدي عمار . (2005)، القانون الإداري ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
- 12- عبان عبد القادر. (2016)، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر - دراسة سوسولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة -، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُجد خيضر بسكرة - الجزائر.
- 13- عبد العزيز سلمى عشبة.(2019)، دور الإدارة الإلكترونية في تميز أداء الإدارة العامة في الجزائر "دراسة ميدانية بجامعة باتنة 1 " ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 - الجزائر.
- 14- عقيي أمال.(2021)، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- 15- عشور عبد الكريم . (2010)، " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر.
- 16- القيسي، حنان مُجد .(2012)، الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 4، العدد 16 .
- 17- بختي إبراهيم . (2002) ، " الانترنت في الجزائر "، مجلة الباحث ، عدد 01 ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة - الجزائر .
- 18- بن اعراب مُجد .(2014)، تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014 ، جامعة سطيف 2، الجزائر .
- 19- بوحنية ، قوي وعبد المجيد رمضان. (2016)، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول.
- 20- طاشمة بومدين.(2010)، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار - عنابة، المجلد 16، العدد 2.
- 21- مجيد مصطفى منصور، هنادي عواد.(2018)، معوقات تطبيق مفهوم البلديات الالكترونية في فلسطين : دراسة حالة على محافظات نابلس جنين وطولكرم، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، مجلد 5، العدد 03 ، الأردن.
- 22- فرطاس فتيحة،(2016)، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 7، العدد 2، جامعة خميس مليانة ، الجزائر .
- 23- حوتية عمر ، مصطفىاوي سفيان. (2016)، إعادة هندسة العمليات الإدارية كمدخل لمسايرة التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات: التحول إلى مجتمع المعرفة "رؤى معلوماتية"، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر، 13 و14 ابريل 2016 .

- 24- حوتية عمر. (2018)، أثر تكوين الموارد البشرية المنتخبة بالجماعات المحلية في تحسين الخدمة العمومية، الملتقى الوطني بعنوان: الجماعات المحلية وترقية الخدمة العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، يوم 22 فبراير 2018.
- 25- محاضرة لاستيفاء مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة (2019-2020) جامعة سطيف 2، الجزائر، الموقع: < mod > moodle > cte.univ-setif2.dz، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/05.
- 26- دستور 1996 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 07 مارس 2016، العدد 14.
- 27- المرسوم الرئاسي 312-13، المؤرخ في 2013/09/11، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، والذي استُحدثت بموجبه الوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية (ج.ر.ع 44 المؤرخة في 2013/09/15).
- 28- القانون رقم 10/11 مؤرخ في 2011/07/03، المتعلق بالبلدية (ج.ر.ع 37، صادر بتاريخ 03 جوان 2011م).
- 29- مشروع الحكومة الإلكترونية لترشيد النفقات العمومية ينتظر التجسيد، جريدة الحياة الجزائرية، نشر بتاريخ 28 سبتمبر 2015.
- 30- بن تركي خالدة. (2021)، "عصرنة مرفق الحالة المدنية أولوية لتحسين الخدمة العمومية"، متاح على الموقع: <http://www.ech-chaab.com/ar/>، اطلع عليه بتاريخ: 2021./01/30
- 31- موقع وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/>
- 32- موقع الإذاعة الجزائرية: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags/>

33- DGMDA. (2018). Commune électronique, Direction Générale de la modernisation, de la documentation et des archives, p2. (Consulté le 30 /01/2021):

http://www.interieur.gov.dz/images/FficheProjet_ECOMMUNE_Jan2018_Site-web.pdf

34- Toots, A., (2007). Take-up of municipality e-services: Some findings from citizens' survey in

Tallinn. Retrieved February 02, 2021, from <http://www.nispa.sk>